

[المجلد: الثالث / العدد: الثاني / (أكتوبر 2019) / الصفحات: 067-086]



محددات اختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية



بلعور سليمان*⁽¹⁾؛ قطيب عبد القادر⁽²⁾.

✉ bellaouar2002@yahoo.fr

⁽¹⁾ أستاذ محاضر، جامعة غرداية [الجزائر]

✉ aekgue1@yahoo.fr

⁽²⁾ أستاذ محاضر، جامعة غرداية [الجزائر]

تاريخ النشر: 2019/10/31

تاريخ القبول: 2019/07/08

تاريخ الإرسال: 2019/05/12

الملخص: هدفت هذه الدراسة لمعرفة أهم محددات اختيار السياسات المحاسبية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وإنشاء نموذج إحصائي يبلور أهم محددات اختيار السياسات المحاسبية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل وتفسير أهم محددات اختيار السياسات المحاسبية من قبل إدارة المؤسسة، وتمثلت تلك المحددات، في محددات تعاقدية تضم: هيكل الملكية وصفة المسير وعقود المديونية، ومحددات تنظيمية شملت حجم المؤسسات للتعبير عن التكاليف السياسية وعامل الضرائب، بالإضافة إلى محددات بيئية مرتبطة بالممارسة المحاسبية، أما السياسات المحاسبية المختارة تمثلت في: تقييم المخزون وسياسة الرفع في رأس المال بالإضافة إلى مؤونة المخزونات، وتم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية، حيث تم جمع البيانات من القوائم المالية لـ 20 مؤسسة في مختلف القطاعات خلال الفترة 2010-2014 باستخدام أساليب الإحصائية لتحليل البيانات وتقدير النماذج واختبار الفرضيات، تمثلت في نموذج الانحدار اللوجستي. وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية تفضل ما بين سياسات محاسبية تزيد من الربح وأخرى تخفض منه، ولكن وجدنا ميولها أكثر للسياسات التي تزيد من الربح، وأن أهم محددات اختيار السياسات المحاسبية كانت المحددات التعاقدية وهي هيكل الملكية ونوع المسير وكذا عقود المديونية، تليها المحددات المرتبطة بالبيئة المحاسبية وخاصة عامل نوع القطاع والذي كان مقبول في جميع السياسات، وفي الأخير نجد المحددات التنظيمية.

الكلمات المفتاحية: اختيار، سياسات، محاسبية، محددات تعاقدية، تنظيمية، بيئية.

تصنيف «جال»: M41.



bellaouar2002@yahoo.fr

* البريد الإلكتروني للمُرسل:



Determinants Of Choosing Accounting Policies In Algerian Economic Institutions



Slimane Bellaouar^{*(1)}; Abdelkader Guetib⁽²⁾.

⁽¹⁾ University of Laghouat [Algeria]

✉ bellaouar2002@yahoo.fr

⁽²⁾ University of Ghardaia [Algeria]

✉ aekgue1@yahoo.fr

Received: 12/05/2019

Accepted: 08/07/2019

Published: 31/10/2019

Abstract: This study aimed to know the most determinants of the Choice of accounting policies by the Algerian economic institutions and the establishment of a statistical model, aimed to clarify most important determinants of the selection of accounting policies. In order to achieve the objectives of the study, and then the explanation of the most determinants of the selection of the important accounting policies, These determinants are: ownership structure and debt contracts, and organizational determinants Included the size of institutions to express on the political costs and the tax factor, in addition to environmental determinants related to the accounting practices. The accounting policies selected were: stock evaluation and capital raising policy in addition to the stocks inventory. An applied study was conducted on a sample of the economic institutions, where the data was collected from the financial statements for 20 institutions in various sectors during the period 2010-2014 using statistical methods to analyze the data and estimation models and hypothesis testing, was the logistic regression model. The study found that the economic institutions distinguish between accounting policies that increase profit, and others reduce it, but we found that it has more tendency that increase profit, and the most important determinants of the Choice of accounting policies were the contractual determinants of ownership structure and type of path as well as debt contracts, in the second place we have the accounting environment, especially the sector type factor, which was acceptable in all policies, and finally we find the organizational determinants.

Keywords: Choice Accounting, Policies, Contractual, determinants, Organizational, Environmental.

«JEL» Classification: M41.

* Corresponding author:

bellaouar2002@yahoo.fr



Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences

Ziane Achour University of «Djelfa»



B.P. 3117, Djelfa [Algeria].

تمهيد: تعد السياسات المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسات في إعداد بياناتها المالية ذات أهمية بالغة في الحكم على أداء المؤسسة من قبل المساهمين والمجتمع المالي والهيئات التنظيمية والأطراف الأخرى، وإن اختيار سياسة محاسبية معينة يجعل أداء المؤسسة أفضل أو أسوأ من سياسة أخرى.

ولكل ممارسة من ممارسات الحياة العملية محددات تحد دون تحقيق بعض الأهداف المنشودة لتلك الممارسة وهذا ينطبق تماما على إدارة المؤسسة عند اختيارها للطرق والسياسات المحاسبية لإعداد القوائم المالية، نتيجة للتطور والتنوع في الأنشطة الاقتصادية، والاختلاف في الأنظمة والتشريعات في المجتمعات، بالإضافة إلى الأهداف، والقيود الإدارية في المؤسسة الاقتصادية.

كما إن قرار الإدارة في الاختيار بين البدائل المحاسبية ليست مطلقة، وإنما يفرض على الإدارة أن تراعي مصالح كل الأطراف المهتمة بها، من مقرضين ومستثمرين وكذا الجهات الحكومية، ومنه فإن اتخاذ قرار الاختيار يتأثر بمجموعة من المحددات والعوامل الاقتصادية والبيئية، ومما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة كالتالي:

ماهي أهم محددات اختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟.

وللإجابة على إشكالية الدراسة، تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: المحددات التعاقدية لاختيار السياسات المحاسبية.

المحور الثاني: المحددات التنظيمية لاختيار السياسات المحاسبية

المحور الثالث: المحددات البيئية المرتبطة بالممارسة المحاسبية

المحور الرابع: الدراسة التطبيقية.

المحور الأول: المحددات التعاقدية لاختيار السياسات المحاسبية.

حسب نظرية الوكالة المؤسسة عبارة عن سلسلة العقود التي تتم بين الأطراف ذات المصلحة والتي تسعى إلى تعظيم منافعها الخاصة، ومنه فعندما يكون التعاقد بين المؤسسة والأطراف الأخرى مبنيا على النتائج المحاسبية فإنه يتولد لدى الإدارة الحافز باختيار الطرق والسياسات المحاسبية المؤثرة على البيانات المحاسبية التي تحقق أهدافها، في ظل مجموعة من المحددات التعاقدية والمتمثلة في:

1. مكافآت وحوافز الإدارة: لقد أثبتت العديد من الدراسات أن إدارة المؤسسة تعمل على تعظيم منفعتها الشخصية على حساب مصلحة المساهمين وبالتالي تحويل جزء من الثروة من المساهمين إلى الإدارة، لذا فإن المساهمين يحتاطون لمثل هذا النوع من التعارض في المصالح، ويكون ذلك بوضع أساليب تحد من قدرة الإدارة على تعظيم منفعتها الشخصية، ومن بين هذه الأساليب نجد " عقود الحوافز " ¹ (كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، 2006).

وفي ظل وجود عقود للحوافز تعتمد على ما تحققه الإدارة من أرباح، يكون اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية التي تسهم في إظهار الأرباح أعلى وذلك للحصول على حوافز أكبر، وتتكون مكافآت الإدارة من المرتبات والحوافز النقدية والعينية، وعائد أسهم الملكية² (رضا إبراهيم صالح، 2003).

ويمكن التعبير عن هذا النوع من المحددات بـ:

1.1. هيكل الملكية: هيكل الملكية هو توزيع رأس مال المؤسسة بين المساهمين، وفي هذا الإطار يوجد نوعين شائعين لنظام هيكل الملكية وهما: نظام الملكية المركزة ويسمى نظام الداخليين ونظام الملكية المشتتة وهو نظام الخارجي، ويشير تركيز وتشتت الملكية إلى توزيع الملكية بين مجموعات المستثمرين (يوسف علي، 2012)³.

2.1. انفصال الإدارة عن الملكية: لتسيير نشاطات المؤسسة قد يلجأ بعض المالكين للتعاقد مع مسيرين خارجيين وذلك للاستفادة من خبرتهم في التسيير، مقابل مزايا ومكافآت يتحصلون عليها في حالة تحقيق أهداف المؤسسة ومن بينها زيادة الربح، وقد يكون المسير داخلي أي ضمن مالكي المؤسسة، وتتنبأ النظرية الإيجابية للمحاسبة، بأن الشركات المدارة بواسطة مديرين أجراء تكون أكثر احتمالاً للاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح المقرر عنها من الشركات التي يديرها ملاكها⁴ (محمد محسن عوض مقلد، 2010).

ومما سبق وبوجود الحوافز الاقتصادية لدى مديري المؤسسات والمتمثلة في الحوافز والمكافآت الإدارية تدفعهم لاختيار الطرق والسياسات المحاسبية يترتب عليها زيادة أرباح المؤسسة وذلك يربط الحوافز والمكافآت بالأرباح المعلنة.

2: عقود المديونية: يلجأ المقرضون في معظم الحالات إلى إبرام عقود بينهم وبين إدارة الشركة التي بمقتضاها توضع قيود تحد من حرية الإدارة في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار التي تقلل من قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها، حيث تخلق هذه العقود حافزاً للمديرين لاختيار السياسات المحاسبية التي تحد من التكاليف الناتجة عن القيود المفروضة أو الإخلال بشروط العقد بالإضافة إلى الحصول على قروض جديدة، لذا من المحتمل أن تميل الإدارة إلى تفضيل الطرق والسياسات التي تساعد على التخفيض من حدة الشروط المقيدة لحياتها، وفي الوقت نفسه تجنبها الوقوع في المسألة الناتجة عن تجاوز شروط العقد. ويمكن توضيح محدد عقود المديونية في⁵ (مؤيد محمد علي الفضل، 2006):

1.2. هيكل التمويل: تعد نسبة المديونية أهم المحددات التي تؤثر في عملية الاختيار المحاسبي، حيث تميل إدارة المؤسسة التي تزيد فيها الأموال المقترضة عن الأموال المملوكة إلى اختيار تلك الطرق والسياسات المحاسبية التي يترتب عليها زيادة صافي الربح ومن ثم زيادة حقوق الملكية.

وتأسيساً لما سبق فإن الشركات التي ترتفع فيها نسبة المديونية يكون المديرون فيها ميالين إلى اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح للتخفيف من التكاليف الناتجة عن اتفاقيات عقود المديونية.

المحور الثاني: المحددات التنظيمية لاختيار السياسات المحاسبية.

تظهر المحددات التنظيمية نتيجة وجود اعتقاد لدى الإدارة بان للقوائم المالية تأثير على تصرفات المسؤولين الحكوميين أو واضعي القوانين والتشريعات اتجاه المؤسسة، مما يحملها تكاليف تسمى بالتكاليف السياسية (التنظيمية) نتيجة صدور قرارات سياسية، أو ما تقوم به الدولة من إجراءات تنظيمية أو ما تسنه من تشريعات من شأنها أن تؤثر في قيمة المؤسسة أو تحول الثروة من المؤسسة إلى الدولة أو بين الأطراف الأخرى ذوي المصالح في المؤسسة، هذا ما يخلق حافز لدى إدارة المؤسسات لمواجهة مثل هذه التدخلات الحكومية بتوظيف العديد من الآليات الدفاعية، وذلك لتجنب التكاليف السياسية وتخفيض الضرائب أو الإعفاء منها، والتي تعتبر محددات تنظيمية والمتمثلة في:

1. تفادي التكاليف السياسية: يمكن تصنيف تأثير التكاليف السياسية إلى تأثير مباشر من خلال تنظيم محتويات التقرير المالي، وتأثير غير مباشر ينتج عن استخدام المؤسسات الحكومية لما يتضمنه التقرير المالي من معلومات تكون أساسا لغرض إجراءات تنظيمية معينة تحمل المؤسسة تكاليف إضافية، لذا توصف هذه التكاليف بأنها واحدة من البواعث الاقتصادية المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية المؤدية إلى تخفيض الأرباح (WATTS, ZIMMERMAN، 1978⁶).

كما أن المؤسسات في البيئات المنظمة سياسيا تخضع لضغوطات كبيرة من طرف سلطات مكافحة الاحتكار بشأن الرقابة على الأسعار والحصص السوقية لها، وإجبار المؤسسات خاصة الكبيرة منها على الاهتمام بسياسة التسعير وزيادة الاهتمام بالتزاماتها اتجاه جمهور المستهلكين، بحيث تقوم الجهات الرقابية بالتدخل لمواجهة هذا الاحتكار، وذلك أن المؤسسات الكبرى يمكن أن تجذب أو تلفت انتباه وسائل الإعلام أو السياسيين بإفصاح هذه المؤسسات عن أرباح ضخمة كنتيجة لزيادة الأسعار على المستهلكين وهو ما يعرضها لتكاليف سياسية⁷ (مؤيد محمد على الفضل، 2006).

وتقوم إدارة المؤسسات باستعمال آليات متضمنة اختيار طرق وسياسات محاسبية محفظة للربح تسمح لها بتفادي التكاليف السياسية والحصول على بعض المزايا منها (محمد محسن عوض مقلد، 2010)⁸:

الحصول على منح وإعانات، السماح بزيادة الأسعار، تجنب الدعاوى القضائية، اكتساب مزايا عند التفاوض مع نقابات واتحادات العمال.

2. تفادي المدفوعات الضريبية أو تخفيضها: إن أحد الأهداف الرئيسية من إعداد القوائم المالية هو تحديد الوعاء الضريبي الذي تخضع له المؤسسة خلال فترة نشاط معينة، وبناء على ذلك يمكن للإدارة بإظهار القوائم المالية بالشكل الذي يؤدي إلى الحد من قيمة المدفوعات الضريبية، فالنظام الضريبي هو عبارة عن علاقة تعاقدية غير رسمية قائمة بين المؤسسة ومصلحة الضرائب بهدف تحقيق توافق نسبي لأهدافهم المتعارضة، فالإدارة الضريبية تبحث عن زيادة الحصيلة الضريبية، إما المؤسسة فتهدف إلى تخفيض وعاء الضريبة والتمتع بالإعفاءات الضريبية،

ففي حالة تمتع المؤسسة بإعفاءات ضريبية سواء لأنشطة محددة أو لمناطق معينة أو لفترات عند بداية النشاط أو بموجب اتفاقات دولية فإنها تميل إلى زيادة أرباحها لجذب المستثمرين، إما في حالة انتهاء الإعفاءات الضريبية أو عدم تمتعها بمثل هذه الإعفاءات فإن المؤسسة تميل إلى تخفيض الأرباح أكثر من أرباح فترات الإعفاء الضريبي (محمد عبد الله المومني، 2009)⁹.

في ظل هذا التعارض في الأهداف بين المؤسسة ومصلحة الضرائب وبحكم أن قرار التأثير على القوائم المالية يكون في يد إدارة المؤسسة، فإنها تسعى باختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها إظهار مستويات منخفضة من الربح وبالتالي تخفيف العبء الضريبي ومنه تجنب التكاليف الضريبية.

لقد أوضحت الدراسات السابقة أنه كلما زادت درجة حساسية المؤسسة سياسيا سواء عن طريق التدخل الحكومي أو عن طريق مصلحة الضرائب، لجأت إلى اختيار السياسات المحاسبية التي تظهر مستويات منخفضة من الأرباح، وذلك لتجنب تعرضها للتدخل الحكومي، وفرض ضرائب أعلى على أنشطتها.

المحور الثالث: المحددات البيئية المرتبطة بالممارسة المحاسبية.

بالإضافة للعوامل الاقتصادية السابقة الذكر، تلعب العوامل البيئية المرتبطة بالممارسات المحاسبية دورا رئيسيا في قرار اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية، هذه العوامل تكون قابلة للملاحظة والاختبار في تحديد اختيار السياسة المحاسبية الملائمة للظروف البيئية، عندما تؤثر وتتأثر بالممارسات المحاسبية، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن أهم العوامل البيئية المرتبطة بالممارسات المحاسبية تتمثل في:

1. درجة التحفظ المحاسبي: المكانة الهامة للتحفظ المحاسبي في عملية إعداد القوائم المالية، والانعكاسات الواضحة له خصوصا عند الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية، يجعله من أهم المبادئ ذات التأثير الكبير عند إعداد القوائم المالية، ويعرف التحفظ المحاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية (IASB)، 1980م) على أنه درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات التي نحتاجها في عمل التقدير المطلوب في ظل عدم التأكد، والتي تتطلب تقدير الأصول والأرباح بأكبر مما يجب، والتأكد من أن الخصوم والمصروفات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب، ومنه فإن إتباع مستوى من التحقق بالنسبة للإيرادات أعلى من مستوى التحقق المتبع فيما يخص بالخسائر سوف يؤدي بالتبعية إلى انخفاض القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية وكذا انخفاض الربح المحاسبي وصافي الأصول من فترة إلى أخرى¹⁰ (جميل حسن النجار، 2014).

2. محددات السوق المالي: تشكل أسواق المال دافعا قويا لتفضيل واختيار السياسات المحاسبية من طرف الإدارة مستخدمة أحكامها الشخصية والحرية المتاحة لها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما لتحقيق أهدافها المتعلقة بسوق رأس المال والمتمثلة فيما يلي:

1.2. التأثير على أسعار أسهم المؤسسة: يسعى المديرين إلى اختيار الطرق والسياسات المحاسبية كمحاولة منهم للتأثير على أداء أسعار الأسهم في السوق المالي، إذ يعتبر السعر السوقي للسهم وعوائده من العوامل المؤثرة

في تفضيل الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية، حيث تهدف الإدارة لتحسين شكل القوائم المالية للمؤسسة والتأثير على أسعار أسهمها (كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، 2006)¹¹.

2.2. موافقة توقعات المحللين الماليين: سعى إدارة المؤسسة إلى موافقة توقعات المحللين الماليين والأطراف ذات المصلحة بهدف زيادة سعر سهم المؤسسة في السوق المالي وتعزيز مصداقية الإدارة، وبالتالي تجنب المؤسسة لمعاقبة السوق المالي أو ما يصطلح عليه بتكاليف التقاضي التي تكون ناجمة عن إرسال إشارات خاطئة¹². (ELI, 2000, BARTOV, DAN GIVOLY, CARLA HAYN).

ومما سبق فإن السوق المالي يفرض على المؤسسات محدّدات عند اختيارها للطرق والسياسات المحاسبية من أجل إعداد القوائم المالية، قد تكون هذه المحدّدات من أجل شراء الشركة بقيمة منخفضة أو زيادة قيمة الأسهم المعروضة للاكتتاب، وزيادة القدرة الكسبية للمؤسسة، وذلك بإظهار سلسلة مستقرة من الأرباح، مما يعزز الانطباع بانخفاض المخاطر، بالإضافة إلى موافقة تنبؤات المحللين الماليين أو تنبؤات الإدارة نفسها، وذلك لمنع حدوث أي تقلبات أو تذبذبات في أسعار أسهم المؤسسة في المدى القصير، بهدف الحصول على مكافئة من السوق المالي وتجنب العقوبات.

وفي الأخير فإن أهم المحدّدات البيئية لاختيار السياسات المحاسبية من طرف المؤسسات، تتمثل في محدّد درجة التحفظ المحاسبي، وكذا المحدّدات المرتبطة بالسوق المالي، وبخلاف هذه المحدّدات توجد محدّدات بيئية كثيرة تناولتها دراسات سابقة، على غرار العرف المحاسبي ونوع القطاع ودرجة استقلال المراجع،... الخ، حيث يتم اختيار العوامل المحددة حسب ظروف ومعلومات كل من بيئة وعينة الدراسة.

المحور الرابع: الدراسة التطبيقية

الجانب التطبيقي والمتعلق بقياس واختبار وتحليل بعض محدّدات اختيار المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للسياسات المحاسبية، والمتمثلة في كل من المحدّدات التعاقدية والمحددات التنظيمية بالإضافة إلى المحدّدات البيئية المرتبطة بالممارسة المحاسبية.

1. تقديم الدراسة التطبيقية: للتمكن من تحليل النتائج بصورة جيدة لابد من تصميم الدراسة التطبيقية، وذلك بدراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية خلال الفترة 2010/2014، واستخراج متغيرات الدراسة لتشكيل النموذج الإحصائي واستعمال الأسلوب الأمثل لتقدير معالمته واختبار فرضياته.

1.1. عينة الدراسة: تكون عينة الدراسة من بعض المؤسسات الاقتصادية التي تنشط بتراب ولاية غرداية خلال فترة الدراسة من 2010 إلى غاية 2014، وبعد تجميع وفحص للقوائم المالية، بلغ حجم العينة في النهاية (100) مشاهدة تتعلق ب 20 مؤسسة مختلفة الحجم، خلال الفترة 2010-2014، وفي الأخير حصلنا على عينة الدراسة والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): عينة الدراسة

المجموع	التجاري	الصناعي	الخدمي	القطاع
20	04	11	05	عدد المؤسسات
%100	20%	55%	25%	نسبة المؤسسات من العينة

المصدر: من إعداد الباحثان.

2.1. متغيرات الدراسة: تتكون متغيرات الدراسة من نوعين هما المتغيرات التابعة وتمثل بالطرق والسياسات المحاسبية التي تستخدمها المؤسسات الاقتصادية لولاية غرداية وخاصة السياسات التي تكون للإدارة الحرية في المفاضلة بينها، أما النوع الثاني فهي المتغيرات المستقلة وتمثل في العوامل التعاقدية والسياسية وكذا العوامل المرتبطة بالبيئة المحاسبية المؤثرة على اختيار الادارة للطرق والسياسات المحاسبية، وفي ما يلي عرض لهذه المتغيرات:

أ. **السياسات المحاسبية:** نظرا لتعدد وتنوع السياسات المحاسبية، ركزنا على السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسات المختارة كعينة للدراسة والتي يكون فيها تنوع الاختيار، وقد اعتمدنا على بديلين في كل سياسة مختارة، السياسة التي تزيد في الربح المحاسبي رمزنا لها بالرمز 1، والسياسة المخفضة للربح تأخذ الرمز 0، وتمثل السياسات المختارة فيما يلي:

أ. **1. سياسة تقييم المخزون:** نص المعيار المحاسبي الدولي (IAS 2) وكذلك النظام المحاسبي المالي (SCF) على طريقتين في تقييم المخزونات وهما¹³ (بن ربيع حنيفة، 2010):

✓ طريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO).

✓ طريقة متوسط التكلفة المرجحة (CMP).

ومنه يؤدي الاختلاف في اختيار طريقة التقييم إلى التأثير في الحسابات الختامية إذ أن زيادة المخزون أو نقصه يؤدي إلى زيادة أو نقص الربح المحاسبي الذي يظهر في الحسابات الختامية، وعليه فالطرق والسياسات المستخدمة لتقييم المخزون من طرف المؤسسات المختارة للدراسة تكون حسب ميول الإدارة في التأثير على الربح المحاسبي، فإذا كانت تريد الزيادة في الربح المحاسبي تختار طريقة FIFO وفي حالة تخفيض الربح تختار طريقة CMP.

أ. **2. سياسة الرفع في رأس المال:** يمكن أن يتغير مقدار رأس المال خلال حياة المؤسسة إما بالزيادة أو بالنقصان وهذا حسب استراتيجية المؤسسة، هذا التغير في رأس المال له تأثير في النهاية بطرق مباشرة وغير مباشرة على المركز المالي للمؤسسة وعلى النتيجة.

وبالتالي قسمنا المؤسسات التي رفعت في رأس مالها بأي طريقة لأنها تسعى لزيادة الأرباح ورمزنا لها بالرمز 1، ومن جهة أخرى فان المؤسسات التي بقي رأس المال ثابتا أو انخفض رمزنا لها بالرمز 0، فهي تسعى إلى تخفيض الربح، أو بعبارة أخرى لا تميل إلى زيادة الربح حاليا مقارنة بالمؤسسات التي رفعت في رأس مالها.

أ.3. سياسة تشكيل مؤونات للمخزونات: تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر تقوم المؤسسات بتكوين مؤونات، نتيجة تدهور قيمة المخزون والحقوق والاستثمارات التي تتناقص قيمتها بشكل استثنائي، وفي دراستنا هذه اخترنا مؤونة المخزونات لتوفر المخزون لدى كل المؤسسات المختارة كعينة، حيث رمزنا للمؤسسة التي تخصص مؤونة للمخزونات بالرمز 0 لأنها تؤثر على الربح المحاسبي بالنقصان والعكس في حالة عدم وجود مؤونة للمخزونات فرمزنا لها بالرمز 1.

ب. المتغيرات المستقلة: عندما يختار المحاسب سياسة من السياسات المحاسبية المذكورة في المتغيرات التابعة، فإنه يختارها تحت ظروف ومحددات معينة، حيث قسمنا هذه المحددات إلى ثلاث أنواع رئيسية هي:

ب.1 المحددات التعاقدية: تتمثل في مكافئات وحواجز الإدارة وعقود المديونية، وقد اخترنا منها للدراسة التطبيقية هيكل الملكية وانفصال الإدارة عن الملكية (صفة المسير) للتعبير عن محدّدات الحواجز والمكافئات وبالإضافة إلى عقود المديونية، وفيما يلي كيفية قياس المحددات المختارة:

✓ هيكل الملكية: وقد عبرنا عن هذا المتغير بمتغير وهمي يأخذ القيمة 0 في حالة تركيز الملكية ويأخذ القيمة 1 في حالة تشتت الملكية.

✓ انفصال الإدارة عن الملكية: ولتمثيل هذا المتغير في النموذج استعملنا المتغير الوهمي حيث إذا كان المسير داخلي فيأخذ الرمز 0 وإذا كان المسير خارجي يأخذ الرمز 1.

✓ عقود المديونية: وعبرنا عن هذا المتغير بنسبة المديونية والتي تم حسابها من خلال قسم إجمالي الديون على إجمالي الأصول

ب.2 العوامل التنظيمية: تتمثل العوامل التنظيمية المختارة للدراسة التطبيقية في:

✓ حجم المؤسسة: يمكن حساب حجم المؤسسة بعدة طرق من بينها إجمالي الأصول وللتعبير على متغير الحجم اخترنا اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول وهذا لنفاذ في تشتت في تقدير النموذج.

✓ اتجاه الربحية: يعبر اتجاه الربحية عن المخاطر والتعرض للتكاليف التنظيمية، ويمكن قياسه عبر ملاحظة اتجاه الربحية عبر فترة الدراسة، ويقاس كالتالي:

نخصص الرمز 1 إذا كان اتجاه الربح تصاعدي خلال فترة الدراسة، ونخصص الرمز 0 إذا كان اتجاه الربح متدبداً أو تنازلي خلال فترة الدراسة.

✓ المدفوعات الضريبية: وللتعبير عن عامل الضرائب استعملنا نسبة المدفوعات الضريبية خلال السنة على رقم الأعمال المحقق في نفس السنة.

ب.3 عوامل بيئية مرتبطة بالممارسة المحاسبية: هناك عدة عوامل بيئية مرتبطة بالممارسة المحاسبية وتختلف حسب اختلاف البيئة المحاسبية، وفي دراستنا هذه أهتمنا العوامل المتعلقة بالسوق المالي وكذا الحوكمة وهذا لغايتها في البيئة المحاسبية في الجزائر ومن بين العوامل البيئية المختارة نجد:

✓ **نوع القطاع:** صنف مشاهدات العينة حسب هذا المتغير إلى مؤسسات تنشط في القطاع الصناعي، وأخرى في قطاع النشاط الخدمي والتجاري، حيث تعطى قيمة وهمية للمؤسسات التي تنشط في القطاع الصناعي بقيمة 1 وهذا لزيادة تكاليفها مقارنة مع المؤسسات التي تنشط في القطاع الخدمي والتجاري والذي أعطي القيمة 0.

✓ **درجة التحفظ المحاسبي:** لحساب درجة التحفظ استعملنا مدخل المستحقات الذي يحسب بالفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الأرباح، حيث أن ظهور المستحقات بقيمة سالبة عبر فترة زمنية يشير إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، بمعنى آخر وجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض أرباح الشركة المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها، وعكس ذلك عند ملاحظة أن نسبة الأرباح تزيد أكثر من التدفقات النقدية عبر فترة الدراسة وهو ما يدل على استعمال سياسات محاسبية غير متحفظة.

✓ **العرف المحاسبي:** العرف المحاسبي هو ما تعارف عليه المحاسبون فيما لا يتعارض مع القوانين الحكومية أو القرارات الإدارية، ويعد مرشداً ودليلاً للتطبيق قد تستفيد منه المؤسسات المطبقة لهذا العرف وهو اختيار السياسات الأكثر شيوعاً في القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة ويحسب كالتالي:

- تحديد السياسات الأكثر شيوعاً في القطاع.
- يعبر عن الشركة التي اختارت السياسة الأكثر شيوعاً بالرقم 1.
- بينما الشركة التي اختارت عكس ذلك الرقم 0.

وتحدد نسبة إتباع العرف المحاسبي على أساس جملة النقاط التي خصصت للمؤسسة بالنسبة إلى النقاط المخصصة للسياسات المختبرة الكلية.

3.1. نموذج الدراسة: خصصنا لكل سياسة نموذج إحصائي مكون من المتغير التابع وهو السياسة المحاسبية والذي يأخذ القيمة 1 في حالة اختيار السياسة التي تؤدي إلى الزيادة في الربح، ويأخذ القيمة 0 في حالة اختيار إدارة المؤسسة للسياسة المخفضة للربح، أما المتغيرات المستقلة والمتمثلة في المحددات التعاقدية وأخرى تنظيمية بالإضافة للمحددات البيئية المرتبطة بالممارسة المحاسبية، وبما أن المتغير التابع في دراستنا هو متغير نوعي، تم الاعتماد على أسلوب الانحدار اللوجستي والذي يؤدي إلى تقدير معلمات انحدار دقيقة ومنطقية مقارنة باستخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير نماذج الانحدار ذات المتغيرات التابعة النوعية، ومنه تأخذ النماذج

$$\log\left(\frac{b_i}{1-b_i}\right) = \hat{b}_0 + \hat{b}_1 \text{str. prop}_i + \hat{b}_2 \text{géro}_i + \hat{b}_3 \text{r. dette}_i + \hat{b}_4 \text{size}_i + \hat{b}_5 \text{f. prof}_i + \hat{b}_6 \text{tax}_i + \hat{b}_7 \text{activ}_i + \hat{b}_8 \text{dig. consrv}_i + \hat{b}_9 \text{conv. acc}_i + \varepsilon_i \dots \dots \dots (01)$$

اللوجستية الصيغة التالية:

حيث:

الجدول رقم (02): مكونات نموذج الدراسة.

هو اللوغاريتم الطبيعي لنسبة التوزيع لاحتمال اختيار السياسة المؤدية لزيادة الربح على احتمال اختيار السياسة المخفضة للربح					$\log\left(\frac{b_i}{1-b_i}\right)$
الثابت ويعبر عن اختيار السياسة التي لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة.					$\hat{b}_0$
انفصال الملكية عن الإدارة	Géro	هيكل الملكية	str-prop	معاملات الانحدار اللوجستي	$\hat{b}_1 - \hat{b}_9$
اتجاه الربح	f-prof	حجم المؤسسة	Size	نسبة المديونية	r-dette
درجة التحفظ المحاسبي	Dig.consrv	نوع القطاع	activ	المدفوعات الضريبية	Tax
		الخطأ العشوائي	ε	العرف المحاسبي.	conv-acc

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على نتائج برنامج (SPSS)

2. تحليل نتائج الدراسة التطبيقية: بعد التحقق من كفاءة النماذج للتحليل الإحصائي، من خلال استخدام المقاييس التالية:

اختبار نسبة المعقولة العظمى، القوة التفسيرية لكل النماذج، اختبار كفاءة التصنيف، اختبار هوسمر ولومشوا (H/L)، وبعد التخلص من مشاكل التقدير والمتمثلة في تبات التباين والتوزيع الطبيعي اللذان يتجاوزهما أسلوب الانحدار اللوجستي¹⁴ (علي خضير عباس، 2012).

ومن خلال الاختبارات السالفة الذكر نستنتج أن جميع النماذج المختارة يمكن التنبؤ بها في اختبار أهم العوامل المؤثرة في اختيار كل سياسة من السياسات المحاسبية المختارة في الدراسة.

1.2. اختبار وتفسير معالم النماذج المقدرية: بعد اختبار ملائمة النماذج سنختبر أهمية كل متغير من المتغيرات المستقلة وما مدى تأثيره في المتغيرات التابعة، وهذا من خلال النتائج التالية:

أ. سياسة تقييم المخزون: حصلنا على التقدير الأمثل لمعالم النموذج لمشتق سالب ضعف دالة الإمكان الأعظم في الدورة الثانية عشر وهي: 15.08 وتوقفنا عند هذه الدورة لأن التغير في المعاملات 10 و 11 و 12 أصبح أقل من 0.001، كما أن التغير أصبح بطيئاً منذ الدورة السابعة، وتوقفنا عند الدورة الثانية عشر واعتبرنا معالمها أفضل نتيجة يمكن الحصول، وبالتالي تكون معادلة النموذج المقدر الخاص بسياسة تقييم المخزون على النحو التالي:

$$\log\left(\frac{b_i}{1-b_i}\right) = -137,25 + 15,46 \text{ str.prop}_i + 20,18 \text{ géro}_i + 33,35 \text{ r.dette}_i + 1,58 \text{ size}_i - 1,57 \text{ f.prof}_i + 1343,37 \text{ tax}_i + 65,30 \text{ activ}_i - 6,25 \text{ dig.consrv}_i + 26,86 \text{ conv.acc}_i$$

ويلخص الجدول رقم (03) معالم النموذج الأمثل التي حصلنا عليها عند الدورة الثانية عشر والخطأ المعياري لكل معلمة، وإحصائية wald لكل معلمة من معالم النموذج ودرجة معنوية المعالم وإشارة كل عامل وترتيب المتغيرات حسب الأهمية ومستوى المعنوية.

الجدول رقم (03): نتائج معاملات نموذج سياسة تقييم المخزون

الترتيب	مستوى المعنوية	Sig	df	Wald	S.E	B	رمز المتغير
4	ذات تأثير معنوي موجب *	0,027	1	4,903	6,986	+15,468	str-prop
6	ذات تأثير معنوي موجب *	0,041	1	4,182	9,872	+20,187	Géro
3	ذات تأثير معنوي موجب *	0,021	1	5,322	14,46	+33,359	r-dette
8	لا تؤثر معنويا	0,127	1	2,330	1,037	+1,583	Size
1	ذات تأثير معنوي موجب **	0,009	1	6,779	515,9	+1343,3	tax
9	لا تؤثر معنويا	0,337	1	0,922	1,636	-1,571	f.prof
2	ذات تأثير معنوي موجب *	0,012	1	6,247	26,12	+65,303	activ
5	ذات تأثير معنوي سالب *	0,038	1	4,285	3,021	-6,253	Dig.consrv
7	لا تؤثر معنويا	0,088	1	2,904	15,76	+26,866	Conv.acc
/	/	0,021	1	5,340	59,40	-137,258	الثابت C

*أقل من (5%) و ** (01%)

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على نتائج برنامج (SPSS).

تشير النتائج الظاهرة في الجدول رقم (03) أن كل من المتغيرات المستقلة التالية: هيكل الملكية، نوع المسير وعقود المديونية وعامل الضرائب ونوع القطاع وكذا درجة التحفظ المحاسبي، لها تأثير معنوي على اختيار سياسة تقييم المخزون، حيث كانت درجة المعنوية لكل العوامل المذكورة أقل من 0.05، أي أن المتغيرات لها أهمية في اختيار سياسة تقييم المخزون إما (FIFO) أو (CMP) وهو ما تؤكدته إحصائية wald والتي لها دلالة إحصائية حيث كانت أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي 3.841، وبالتالي رفض الفرضية العدمية: معامل الانحدار يساوي صفر $H_0=0$ ، ومنه فالمتغيرات السابقة لها تأثير معنوي على المتغير التابع.

كما أشارت قيمة معامل هيكل الملكية إلى أن ارتفاع تشتت الملكية بمقدار وحدة واحدة مقارنة مع تركزها يؤدي إلى ارتفاع كبير بمقدار 15.46 في احتمال اختيار سياسة (FIFO) التي تزيد من الربح، بالإضافة إلى أنه كلما كان المسير خارجي كان احتمال اختيار نفس السياسة بقيمة 20.18، ونفس الشيء بالنسبة لمتغير عقود المديونية حيث كلما اتجه متغير المديونية للزيادة كلما زاد احتمال اختيار سياسة (FIFO) بمقدار 33.35 مرة لزيادة الأرباح وتفادي أو تخفيض القيود المفروضة من جراء عقود المديونية.

كما أن عامل الضرائب يبين أن الارتفاع في الضرائب يؤدي إلى الاتجاه نحو اختيار سياسة (FIFO) بدل من سياسة (CMP)، بمقدار كبير يقدر بـ 1343.37 التي تنقص من الربح وهو عكس ما كان متوقع، ولعل ذلك يرجع لضعف قيمة الضرائب المدفوعة مقارنة برقم الأعمال المحقق.

ويشير عامل نوع القطاع الذي له أهمية كبيرة في اختيار السياسة المحاسبية التي تزيد في الربح أن المؤسسات ذات القطاع الصناعي والتي لها تكاليف كبيرة مقارنة مع القطاعات الأخرى تسعى إلى تخفيض هذه التكاليف بزيادة الربح، إذ أن التغير في نوع القطاع من قطاع خدمي وتجاري إلى قطاع صناعي سيزيد من احتمال اختيار سياسة "الوارد أولا" الصادر أولا" بمقدر 65.30 مرة في لوغاريتم الأفضلية للمتغير التابع (Y).

أما درجة التحفظ تتفق مع المنطق حيث أن كلما كانت درجة التحفظ كبيرة كان احتمال اختيار المؤسسات لسياسة التكلفة المرححة والتي تخفض من الربح بقيمة 6.25 مرة في لوغاريتم الأفضلية للمتغير التابع (Y).

كما أن اتجاه العلاقات السابقة تتفق مع ما كان متوقع ما عدا عاملي الحجم والضرائب ويرجع ذلك لأن المؤسسات لا تراعي إلى تخفيض التكاليف السياسية والمتمثلة في مكافحة الاحتكار وفرض أسعار أو قوانين أخرى لأن الدولة تشجع على الاستثمار ولا توجد قوانين عكس ذلك.

وعليه يعتبر عامل الضرائب أهم عامل في التأثير على اختيار سياسة تقييم المخزون ولكن بإشارة عكسية، يليه نوع القطاع تم تأتي العوامل التعاقدية: عقود المديونية وهيكل الملكية تم نوع المسير على التوالي ويأتي في الأخير عامل درجة التحفظ المحاسبي.

أما العوامل الأخرى والمتمثلة في: العرف المحاسبي واتجاه الربح والحجم فليس لها تأثير معنوي حيث تشير الدلالة الإحصائية لها إلى $\text{sig}=0.127$, $\text{sig}=0.337$, $\text{sig}=0.088$ على الترتيب ولكن الإشارة المتوقعة لها مساوية للإشارة المتحصل عليها ما عدا عامل الحجم كما أشرنا سابقا.

ب. سياسة الرفع في رأس المال: أمثل تقدير لمعالم نموذج سياسة الرفع في رأس المال حصلنا عليه عند الدورة السادسة لمشتق سالب ضعف دالة الإمكان الأعظم ذات القيمة 79.95 وتوقفنا عند هذه الدورة واعتبرنا معاملها أفضل نتيجة يمكن الحصول عليها للمعالم، وبالتالي تكون معادلة النموذج الخاص بسياسة الرفع في رأس المال على النحو التالي:

$$+2,47 \text{ géro}_i - 1,26 \text{ r.dette}_i + 0,39 \text{ size}_i \log\left(\frac{b_i}{1-b_i}\right) - 18,90 - 1,04 \text{ str.prop}_i \\ - 0,141 \text{ f.prof}_i - 31,32 \text{ tax}_i + 1,72 \text{ activ}_i + 1,75 \text{ dig.consrv} + \\ 14,31 \text{ conv.acc}_i$$

ولتفسير معالم النموذج والتأكد من معنويتها وأهميتها نلخص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نتائج معاملات نموذج سياسة الرفع في رأس المال

الترتيب ب	مستوى المعنوية	Sig	df	Wald	S.E	B	رمز المتغير
6	لا تؤثر معنويا	0,212	1	1,557	0,83	-1,046	str-prop
2	ذات تأثير معنوي موجب *	0,004	1	8,506	0,85	+2,479	Géro
8	لا تؤثر معنويا	0,315	1	1,009	1,25	-1,260	r-dette
5	ذات تأثير معنوي موجب *	0,032	1	4,598	0,18	+0,395	Size
7	لا تؤثر معنويا	0,214	1	1,545	25,2	- 31,323	Tax
9	لا تؤثر معنويا	0,816	1	0,054	0,60	-0,141	f.prof
3	ذات تأثير معنوي موجب *	0,018	1	5,565	0,73	+1,724	Activ
4	ذات تأثير معنوي موجب *	0,026	1	4,965	0,78	+1,757	Dig.consr v
1	ذات تأثير معنوي موجب **	0,000	1	20,04	3,19	+14,31	Conv.acc
	/	0,000	1	12,57	5,33	- 18,903	الثابت C

*أقل من (5%) و ** (01%)

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على نتائج برنامج (SPSS)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الانحدار لعامل المسير هي 2.47 وبإشارة موجبة وهذا يعني أنه كلما كان المسير خارجي زاد احتمال اختيار سياسة رفع رأس المال بقيمة 2.47، ويعتبر عامل نوع المسير من أهم العوامل المؤثرة في سياسة الرفع في رأس المال وهو ما تؤكد إحصائية wald والتي تساوي 8.50 وهي ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية sig=0.04، إذ جاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية.

أما متغير العرف المحاسبي فقد احتل المرتبة الأولى بمستوى معنوية عالية والتي تساوي sig=0.000 وقيمة إحصائية لwald=20.09، وهو يؤكد أن المؤسسات تتجه إلى اختيار السياسات المحاسبية الأكثر شيوعا حيث أن أغلب المؤسسات رفعت من رأس مالها أثناء فترة الدراسة.

واحتل عامل نوع القطاع المرتبة الثالثة من حيث الأهمية إذا بلغت قيمة wald: 5.56 بمستوى معنوية sig=0.018، ويشير ذلك إلى أنه يزيد احتمال رفع رأس مال المؤسسات بمقدار 1.72 كلما اتجه نوع القطاع إلى قطاع صناعي.

جاء في المرتبة الرابعة والخامسة كل من درجة التحفظ وحجم المؤسسة على التوالي من حيث المعنوية بمستوى معنوية sig=0.026 و sig=0.032، ولكن بإشارة موجبة ولعل ذلك يدل على أن كبر حجم

المؤسسات في فترة الدراسة كان باختيار سياسة الرفع في رأس المال من أجل الزيادة في استثماراتها، وهو عكس ما كان متوقع حيث أن زيادة حجم المؤسسات يؤدي لاختيار السياسات المحاسبية المخفضة للربح، وذلك لعدم وجود تكاليف تنظيمية مفروضة على المؤسسات كبيرة الحجم، حيث كلما اتجه حجم المؤسسة إلى الأعلى زاد احتمال اختيار سياسة الرفع في رأس المال بنسبة تقارب 40 % من التغير في نسبة الأفضلية نحو اختيار هذه السياسة، وبالنسبة لدرجة التحفظ فإن اتباع سياسات غير متحفظة يكون بإحدى السياسات التي تزيد في الربح وهنا هي الرفع في رأس المال.

أما بقية العوامل مثل هيكل الملكية والمديونية والضرائب واتجاه الربح فهي ليس معنوية وذات أهمية في التأثير على اختيار سياسة الرفع في رأس المال وهو ما تؤكدته إحصائية wald التي هي أقل من 3.841 القيمة الجدولية، أو مستوى المعنوية sig والتي كلها أكبر من 0.05.

ج. سياسة مؤونة المخزونات: جاءت نتائج الانحدار اللوجستي لنموذج سياسة تشكيل مؤونة للمخزونات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج معاملات نموذج سياسة مؤونة المخزونات.

الترتيب	مستوى المعنوية	Sig	df	Wald	S.E	B	رمز المتغير
4	ذات تأثير معنوي سالب *	0,03	1	4,565	1,78	-3,803	str-prop
7	لا تؤثر معنويا	0,25	1	1,323	1,56	+1,798	Géro
8	لا تؤثر معنويا	0,32	1	0,961	1,92	-1,887	r-dette
1	ذات تأثير معنوي سالب **	0,00	1	13,13	0,52	-1,894	Size
5	لا تؤثر معنويا	0,10	1	2,592	45,6	-73,53	Tax
6	لا تؤثر معنويا	0,13	1	2,195	0,87	-1,302	f.prof
2	ذات تأثير معنوي موجب **	0,00	1	8,223	1,61	+4,617	Activ
9	لا تؤثر معنويا	0,33	1	0,927	0,88	-0,853	Dig.consrv
3	ذات تأثير معنوي سالب *	0,01	1	5,743	3,82	-9,176	Conv.acc
/	/	0,00	1	11,89	13,4	46,535	الثابت C

*أقل من (5%) و ** (01%)

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على نتائج برنامج (SPSS)

ومن خلال الجدول السابق نستنتج النموذج الأمثل الخاص بهذه السياسة والمشكل من معاملات الانحدار للعوامل المؤثرة في المتغير التابع والتي تحصلنا عليها عند الدورة الثامنة لمشتق سالب ضعف دالة الإمكان الأعظم وذات القيمة 51.61 والتي تعتبر أفضل نتيجة يمكن الحصول عليها للمعالم، ومنه تكون معادلة النموذج الخاص بسياسة تشكيل مؤونة للمخزونات على النحو التالي:

$$\log \left(\frac{b_i}{1 - b_i} \right)$$

$$= +46,53 - 3,80 \text{ str. prop}_i + 1,79 \text{ géro}_i - 1,88 \text{ r. dette}_i \\ - 1,894 \text{ size}_i - 1,30 \text{ f. prof}_i - 73,53 \text{ tax}_i + 4,61 \text{ activ}_i \\ - 0,85 \text{ dig. consrv}_i - 9,17 \text{ conv. acc}_i$$

وبالرجوع لتفسير معالم النموذج فيظهر الجدول السابق أن:

أهم عامل في التأثير على اختيار سياسة تشكيل مؤونة للمخزونات هو عامل الحجم من حيث الأهمية إذ تشير إحصائية **wald** لهذا العامل إلى 13.134 وبمستوى معنوية عالية **sig=0.000** وهي أقل من 0.05، أما معامل الانحدار والذي يقدر بـ 1.894 وبإشارة سالبة فقد جاء مثل ما كان متوقع إذ يدل على أن المؤسسات كبيرة الحجم تسعى إلى تشكيل مؤونة لمخزونات كبيرة باعتبار أن المخزونات أحد مكونات الأصول والتي على أساسها تصنف المؤسسات كبيرة وصغيرة، وبهذه المؤونة والتي تقتطع عند حساب الربح ليظهر بمستويات منخفضة ومنه فكلما زاد حجم المؤسسات زاد احتمال تشكيل مؤونة للمخزونات بقيمة تقدر بـ 1.247.

وفي المرتبة الثانية جاء عامل نوع القطاع بدلالة إحصائية تقدر بـ **sig=0.004**، وهي أقل من 0.05 وبقيمة إحصائية **wald=8.223**، وبإشارة موجبة حيث أن المؤسسات ذات القطاع الصناعي والتي لها تكاليف كبيرة ومتنوعة مقارنة مع القطاعات الأخرى تسعى إلى تخفيض هذه التكاليف بزيادة الربح، على حساب تشكيل مؤونة للمخزونات والتي يمكن أن تكون قليلة في هذا القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى، إذا يبين التغير من نوع القطاع بأنه كلما اتجه القطاع إلى أن يكون صناعي زاد احتمال عدم تشكيل مؤونة للمخزونات بمقدار 4.617 مرة في لوغاريتم الأفضلية.

وأحتل عامل العرف المحاسبي المرتبة الثالثة في التأثير على اختيار سياسة تشكيل مؤونة للمخزونات من عدمها، بدلالة إحصائية تقدر بـ **sig=0.017** وهي أقل من 0.05 وقيمة إحصائية **wald** تقدر بـ 5.743 ولكن هذا العامل إشارته جاءت مخالفة لما كان مفترض حيث أن اختيار المؤسسات للسياسات المحاسبية المتعرف عليها لا يتجه مع السياسة التي تزيد في الربح وهي الأكثر شيوعا في عينة الدراسة بل تسعى المؤسسات لإظهار الربح بمستويات منخفضة بتشكيل مؤونة للمخزونات.

ويشير عامل هيكل الملكية الذي احتل المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث الدلالة الإحصائية والأهمية في تفسير المتغير التابع تشكيل مؤونة للمخزونات وعدمها، إذ أن معامل الانحدار لهذا العامل هو 3.803 وبإشارة سالبة، حيث أنه كلما نقص تركيز الملكية زاد احتمال عدم تشكيل مؤونة للمخزونات بمقدار 3.803، لأن صغار المساهمين لا يهتمهم الخسارة في المخزونات وبالتالي لا يضعون لها مؤونة مقارنة مع كبار المساهمين، وأظهر العامل مستوى معنوية أقل من 0.05، بلغت **sig=0.033** وإحصائية **wald** تساوي 4.565.

أما العوامل: غير المذكورة، فليس لها تأثير معنوي وأهمية في تفسير تشكيل مؤونة للمخزونات وهي منطقية حيث أن المسير الخارجي يسعى لزيادة أرباح المؤسسة للاستفادة من الحوافز والمكافآت وكذلك عقود المديونية فلا داعي لتشكيل هذه المؤونة والتي تخفض من الربح وتأزم وضعية المؤسسة اتجاه الدائنين، وبالنسبة للضرائب فالتخفيض للربح عن طريق تشكيل مؤونة للمخزونات لا يخفض من الضرائب المدفوعة وهذا لصغر الحجم الضريبي المدفوع، أما اتجاه الربح فهو غير ثابت ولا يؤثر على هذه السياسة، أما العامل الأخير وهو درجة التحفظ فإن أغلب المؤسسات وبنسبة 75% لم تشكل مؤونة لمخزوناتا وبالتالي فهي تختار سياسات غير متحفظة تزيد من الربح كما يؤكد ذلك الدلالة الإحصائية لهذه العوامل والتي بلغت جميعها إلى أكثر من 0.05 وقيمة wald لهذه العوامل والمنخفضة مقارنة بالعوامل المعنوية السالفة الذكر والقيمة الجدولية ذات القيمة 3.841.

الخاتمة: جاءت دراستنا هذه لتسلط الضوء أكثر على محددات جودة المعلومات المحاسبية كثيرة الاستعمال من عدة أطراف تهتم بالتقارير والقوائم المالية التي تصدرها إدارة المؤسسات مستعملة سياسات محاسبية مختلفة، باختلاف ظروف وطبيعة كل مؤسسة، ومن هذه المحددات معرفة العوامل المؤثرة في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية عند إعدادها للقوائم المالية، نظرا لتعدد وتشابك هذه العوامل وتباين درجة تأثيرها على القوائم المالية. وهذا ما حاولنا التوصل إليه في دراستنا هذه، وذلك من خلال جانب نظري استعرضنا فيه الجوانب المتعلقة بالموضوع نظريا، ثم أسقطنا هذا على دراسة تطبيقية بإنشاء نموذج إحصائي يبين أهم المحددات المؤثرة على اختيار إدارات المؤسسات الاقتصادية بالجزائر والتي تمثلها عينة من المؤسسات بولاية غرداية، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج:

✓ عند اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية فإنها تواجه مجموعة من المحددات تتمثل في:

- محددات تعاقدية: تنشأ نتيجة تعاقدات المؤسسة مع مجموع من الأطراف المهتمة بها: كالموردين والزبائن والدائنين وكذا المديرون والموظفين.

- محددات تنظيمية: تفرضها عليها السلطات الحكومية وكذا مصالح الضرائب

- محددات بيئية: تتعدد المحددات البيئية ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر محددات مرتبطة بالممارسة المحاسبية كمحددات السوق المالي، محددات الحوكمة ويمكن ان تكون محددات بيئية أخرى كلية: كالتضخم والنتائج المحلي والنظام الاقتصادي... الخ.

✓ تفاضل مؤسسات عينة الدراسة بين سياسات محاسبية تزيد من الربح وأخرى تخفض منه، ولكن وجدنا ميولها أكثر للسياسات التي تزيد من الربح.

✓ تتحكم في اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بالمؤسسات الاقتصادية بالجزائر مجموعة من المحددات منها ما هي تعاقدية ومنها ما هي تنظيمية وأخرى ترتبط ببيئة الممارسة المحاسبية.

✓ هذه المحددات متباينة، البعض منها يدفع مديري المؤسسات لاختيار سياسات تزيد من الربح والبعض الآخر تفرض اختيار سياسات محاسبية مخفضة للربح.

- أهم عامل مؤثر في اختيار السياسات المحاسبية من طرف المؤسسات الاقتصادية نجد عامل نوع القطاع، إذا أن له قوة تفسيرية وتنبؤية كبيرة في جميع السياسات المختارة التي تم تقدير نماذجها.
- يليه عامل نوع المسير بتأثيره على سياستي تقييم المخزون والرفع في رأس المال، ولم يكن له تأثير على سياسة تشكيل مؤونة للمخزونات فقط، وهذا منطقي لأن المسير الخارجي يهيم الحصول على أرباح ومكافآت.
- وفي المرتبة الثالثة نجد عامل عقود المديونية بتأثيره على سياسة: تقييم المخزون ولم يؤثر في باقي السياسات.
- أما العوامل: الحجم ودرجة التحفظ والعرف المحاسبي فتأثيرهم ضعيف، حيث كل عامل أثر فقط في سياسة واحدة من بين السياسات المختارة.

- وبالنسبة لعوامل الضرائب واتجاه الربح فلم يكن لهما أي تأثير في كل السياسات المحاسبية.

أما إذا نظرنا للعوامل بصفة عامة فنجد:

- أهم العوامل تأثيرا في اختيار السياسات المحاسبية كانت العوامل التعاقدية من حيث العدد.
- تليها العوامل المرتبطة بالبيئة المحاسبية وخاصة عامل نوع القطاع والذي كان مقبول في جميع السياسات.
- وفي الأخير نجد العوامل التنظيمية بمحدد واحد من بين المحددات التسعة المختارة وهي تأثير حجم المؤسسات في اختيار سياسة مؤونة المخزونات.

الاقتراحات: في ضوء نتائج الدراسة نقترح ما يلي:

- البحث عن عوامل أخرى تحدد اختيار السياسات المحاسبية وخاصة العوامل الرقابية.
- دراسة الآثار المترتبة عن تعدد البدائل المحاسبية سواء الإيجابية منها أو السلبية.
- تحديد البديل المحاسبي المناسب حسب كل قطاع وحسب خصائص كل مؤسسة.
- تقييد السلوك الانتهازي للمديرين بوضع قوانين وإجراءات لتحديد نسبة معينة من المكافآت والحوافز.
- إصدار معايير المحاسبة الجزائرية مناسبة للبيئة الجزائرية للتخفيف من حدة التباين والاختلاف في تطبيق بدائل القياس.

ضرورة اهتمام واضعي المعايير المحاسبية مستقبلا في الجزائر بالآثار الاقتصادية والسلوكية للمعايير عند إصدار معايير مستقبلية أو تعديلهم للمعايير الحالية، بالإضافة للاهتمام بالتكاليف والمنافع المترتبة على تطبيق تلك المعايير.

الهوامش والإحالات:

- ¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 97-98.
- ² رضا إبراهيم صالح، المدخل الإيجابي لتحليل محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، دراسة اختبارية على الشركات المساهمة السعودية، مجلة الإدارة العامة، العدد الثالث، السعودية، 2003، ص 504.
- ³ يوسف علي، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص: 252.
- ⁴ محمد محسن عوض مقلد، النظرية الإيجابية للمحاسبة وتفسيراتها لدوافع الإدارة تجاه بدائل الاختيار المحاسبي، كلية التجارة، 2010، ص 14، تم الاطلاع على النسخة على الموقع: <https://fr.scribd.com/doc/80505473>، يوم: 2015/02/15.
- ⁵ مؤيد محمد علي الفضل، محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية في ضوء النظرية الإيجابية، دراسة اختبارية في الشركات المساهمة العامة في الأردن، دورية الإدارة العامة، العدد الأول، فيفري 2006، ص: 78.
- ⁶ WATTS, L. ROSS & ZIMMERMAN L. JEROLD, towards a positive theory of the determination of accounting standards, the accounting review, vol. 01, january 1978, p 115.
- ⁷ مؤيد محمد علي الفضل، مرجع سابق ص 77.
- ⁸ محمد محسن موز مقلد، مرجع سابق، ص 14.
- ⁹ محمد عبد الله المومني، دور الأبعاد السلوكية لإدارة الوحدات الاقتصادية في القياس والإفصاح المحاسبي في حدوث الأزمات المالية: دراسة نظرية، الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 08-09 ديسمبر 2009، ص 53.
- ¹⁰ جميل حسن النجار، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 17 العدد الثاني، جامعة القدس المفتوحة غزة، فلسطين، 2014، ص: 183.
- ¹¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص: 19.

- ¹² ELI BARTOV, DAN GIVOLY, CARLA HAYN, the rewards to meeting or beating earnings expectations, working paper, october 2000, p 1,

available from:
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=332043 , (11-02-2015).

¹³ بن ربيع حنيقة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010، ص: 142.

¹⁴ علي خضير عباس، استخدام نموذج الانحدار اللوجستي في التنبؤ بالدوال ذات المتغيرات الاقتصادية التابعة النوعية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد الثاني، 2012، مرجع سابق، ص 241.